الاول فاذا فرغ من ذلك يذكر مايندرج تحت المعنى الثاني
وقوله ويدخل في ذلك وجوب السمع لله تعالى والبصر والكلام
يعني يدخل في وجوب تنزيهه تعالى عن النقايص وجوب هذه
الصفات الثلاثة له تعالى لما عرفت فيما سبق ان الدليل القطعي
على اثباتها كون اضدادها نقايص ومولانا عز وجل منزه عن
النقايص باجماع العقلاء قوله اذ لولم يجب لله تعالى هذه
الصفات الى بين هذا وجه استلزام اتصافه تعالى لهذه الصفات
وذلك يلزم منه ثبوت لحاجه لو انتفى واحد من هذه الصفات
اما الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث واحد جزئي
معنى القيام بالنفس وهو الاستغناء عن المخصص فلا
يخفى عليك بعد ان وصلت الى هذا الموضع ان نفي كل واحد من
هذه الصفات ليخس يستلزم الحدوث وقد عرفت ما سبق
ان كل حادث مفتقر الى محدث سواه ويتعالى عن ذلك فيجب
وجب له الغناء المطلق عن كل ماسواه فقولنا في اصل العقيدة
لكان محتاجا الى المحدث استدلال على وجوب هذه الصفات
لخمس له تعالى وقولنا او المحل استدلال على وجوب الجزء
الثاني من معنى القيام بالنفس وهو الاستغناء عن المحل
وقولنا او من يد فع عنه النقايص استدلال على وجوب
التنزيه عن النقايص الذي يدخل فيه وجوب السمع له تعالى
والبصر والكلام ص ويؤخذ منه ايضا تنزيهه تعالى عن
الاغراض في افعاله واحكامه والالزم افتقاره تعالى الى ما يحصل
غرضه كيف وهو جل وعلا الغني عن كل ماسواه وكذا يؤخذ
منه ايضا انه لا يجب عليه تعالى فعل شيء من الممكنات ولا

تركه

تركه اذ لو وجب عليه تعالى شيء منها عقلا كالثواب مثلا لكان
عز وجل مفتقرا الى ذلك الشيء ليتكمل به اذ لا يجب في حقه تعالى
الا ما هو كمال له كيف وهو الغني عن كل ماسواه الغرض للمنفي
عنه تعالى عبارة عن وجود كل باعث يبعثه تعالى على ايجاد
فعل من الافعال او على حكم من الاحكام الشرعية من مراعاة
مصلحة تعود اليه تعالى او الى خلقه ولا غناء ان كلا الوجهين
مستحيل على الله عز وجل اما عود ها على الله تعالى فلا يلزم عليه
من احتياجه تعالى ان يتكمل بمخلوقه واما الى خلقه فكذلك ايضا
لما يلزم عليه من دفع النقص عنه تعالى بخلقه المصلحة لخلقه
تعالى عن ذلك ودفع النقص كمال فلزم ايضا في هذا القسم الثاني
احتياجه جل وعلا عن ذلك الى مخلوق وهي المصلحة التي تعود
لخلقه كالثواب ونحوه يتكمل بها ويتعالى عن ذلك كله من وجب
له الغناء المطلق تبارك وتعالى فقد استبان ان افعاله
جل وعلا واحكامه لا علة لها باعثة وانما هي بمحض الاختيار
ومعلوم تعالى من مصالح الخلق فبمحض فضله ولاحق لاحد
تعالى فاشرنا في اصل العقيدة الى القسم الاول بقولنا ويؤخذ
منه تنزيهه تعالى عن الاغراض الى قوله عن كل ماسواه و
اشرنا الى القسم الثاني بقولنا وكذا يؤخذ منه ايضا انه لا يجب
عليه فعل شيء من الممكنات ولا تركه الى آخره ص اما افتقار
كل ماسواه اليه عز وجل فهو يوجب له تعالى الحيوة وعموم
القدرة والارادة والعلم اذ لو انتفى شيء من هذه لما امكن
ان يوجد تعالى شيئا من الحوادث فلا يفتقر اليه شيء كيف
وهو تعالى الذي يفتقر اليه كل ماسواه هذا شروع منه في ذكر

Copyright Imam Muhammad ibn Saud Islamic University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)